الجمهورية التونسية
الدورة العادية الرابعة
مجلس نواب الشعب
2018

-2017

تقريــر لجنـة

الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على بروتوكول إضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاقية أغادير) حول انضمام دول جديدة

(عدد 2017/81)

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:** 20 سبتمبر 2017.
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 04 أكتوبر 2017.
- **الوثائق المرفقة مشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب.
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 10 جانفي 2018.

رئيس اللجنة: الزهير الرجبي

نائب رئيس اللجنة: إبراهيم بن سعيد **مقرر اللجنة: منير الحمدي**

مقررة مساعدة: محبوبة بن ضيف الله **مقرر مساعد: الناصر الشنوفي**

أولا: تقديم مقترح القانون

تنفيذا "لإعلان أغادير" الموقّع في 8 ماي 2001 بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطية، تم التوقيع على الاتفاقية المذكورة بالرباط يوم 25 فيفري 2004، بين كل من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق من الناحية القانونية بتاريخ 6 جويلية 2006 بعد مصادقة جميع البلدان الأطراف عليها، غير أنها لم تدخل فعليا حيز التطبيق إلا بتاريخ 26 مارس 2007 .

تهدف هذه الاتفاقية إلى تنمية المبادلات التجارية وتحرير انسياب السلع ودعم الشراكة العربية المتوسطية وتحقيق أهداف إعلان برشلونة بشأن إقامة المنطقة الاورومتوسطية للتبادل الحر وكذلك تشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بين البلدان الأعضاء وجعل فضائها الاقتصادي أكثر اندماجا وجذبا للاستثمارات الخارجية.

وتنص هذه الاتفاقية بالأساس على الإعفاء التام لكل المواد الفلاحية والصناعية المتبادلة بين البلدان الأطراف من الرسوم الديوانية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. كما تنص على مبدأ المعاملة الوطنية المتمثل في معاملة الواردات معاملة السلع المنتجة محليا من حيث الضرائب الداخلية.

وتنص المادة الثلاثون من نص "اتفاقية أغادير" على أنه يمكن لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة أو اتفاقية تجارة حرة طلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية ويتم ذلك بموافقة جميع الدول الأطراف في لجنة وزراء الخارجية. وقد تقدمت دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية بطلب انضمام إلى اتفاقية أغادير.

وعلى هذا الأساس تم إعداد بروتوكول إضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة والذي تم توقيعه من قبل السادة وزراء الخارجية بالدول الأطراف باتفاقية أغادير. ويتضمن هذا البروتوكول خمس مواد تتعلق بشروط الانضمام لاتفاقية أغادير والالتزامات المترتبة عن الانضمام وكذلك البيانات التي يجب تقديمها والتي من شأنها أن تدعم

طلب الانضمام وجدواه، إلى جانب إجراءات الانضمام حيث تنقسم إلى مرحلتين يتم في المرحلة الأولى تقديم طلب الانضمام ويتم في المرحلة الثانية إعداد الإجراءات النهائية للانضمام أما المادة الأخيرة فتتضمن أحكاما ختامية متصلة بإجراءات دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ.

و يعتبر هذا البروتوكول الملحق بالاتفاقية جزء لا يتجزأ منها و له نفس الحجية القانونية.

وسيمكّن انضمام دول جديدة لهذه الاتفاقية من تنمية المبادلات التجارية ومزيد تحريرها بين الدول الأعضاء ودعم الشراكة العربية المتوسطية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بينها من جهة وتحسين جاذبية الاستثمارات الخارجية نحو بلدان هذه المجموعات الاقتصادية المتوسطية من جهة أخرى.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت اللجنة جلسة يوم 20 ديسمبر 2017 لدراسة مشروع القانون الأساسي المحال عليها في فصله الوحيد ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به ونص البروتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة تخلّلها الاستماع إلى السيد وزير التجارة ثم تلتها جلسة يوم 10 جانفي 2018 لعرض تقرير اللجنة والمصادقة عليه.

وخلال مناقشتهم لمختلف جوانب هذا البروتوكول الإضافي، اعتبر السادة النواب أن هذه الاتفاقية لا تطرح أي إشكال ولا يمكن إلا مساندة هذا الاتفاق لا سيما في ظل الأوضاع السياسية التي تعيشها لبنان وفلسطين خاصة.

واستفسروا عن غياب بعض الدول على غرار الجزائر وليبيا وسوريا وهل أن ذلك يؤثر على حجم المبادلات وطرحوا إمكانية وجود تحفظات من قبل هذه الدول على الانضمام للاتفاقية المذكورة، مضيفين بأن وجود إسرائيل كعضو ضمن هذه الاتفاقية يمكن أن يكون مدخلا للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

واستوضحوا عن دور هذه الاتفاقية في تفعيل السوق المغاربية المشتركة ومدى مساهمتها في دعم التفاوض مع الاتحاد الأوروبي أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية وعن وجود إشكاليات تعامل مع البلدان المنضوية ضمن هذه الاتفاقية.

ودعوا إلى ضرورة تنويع الشركاء الاقتصاديين مثل السوق الافريقية وغيرها ودفع التعاون مع أقطاب أخرى بديلة للشركاء التقليدين والعمل على توسيع الشراكة مع بقية البلدان العربية بما يمكّن من تجاوز معضلة التجارة الموازية وتعميق العلاقات المغاربية وتحسين الميزان التجاري.

ولدى تدخله باللجنة، تعرّض السيد وزير التجارة إلى أهمية هذه الاتفاقية التي تضم تعديلا إضافيا للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام كل من دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية بطلب منهما لاتفاقية أغادير. وتطرق إلى أهم أهداف هذه الاتفاقية والمتمثلة خاصة في تنمية المبادلات التجارية وتحرير انسياب السلع ودعم الشراكة العربية المتوسطية وتحقيق أهداف إعلان برشلونة بشأن إقامة المنطقة الأورومتوسطية للتبادل الحر وكذلك تشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بين البلدان الأعضاء و جعل فضائها الاقتصادي أكثر اندماجا و جذبا للاستثمارات الخارجية.

وأوضح أن محتوى الاتفاقية ينصّ بالأساس على الإعفاء التام لكل المواد الفلاحية والصناعية المتبادلة بين البلدان الأطراف من الرسوم الديوانية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. كما تنص على مبدأ المعاملة الوطنية المتمثلة في معاملة الواردات معاملة السلع المنتجة محليا من حيث الضرائب الداخلية.

وشدّد على ضرورة توسيع قاعدة التبادل التجاري والبحث على تكتلات إقليمية جديدة تكون أكثر فاعلية وأكثر دفعا لتنمية التجارة مع هذه البلدان بحكم أن وارداتنا لا تتجاوز 2% من جملة المبادلات. وأوضح أن دخول هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ سيدعم الدورة الاقتصادية الداخلية والخارجية ويساهم في الترفيع في رقم المبادلات التجارية مع البلدان الأعضاء. واعتبر أن مثل هذه الاتفاقيات يساهم في تحسين العلاقات مع البلدان العربية.

وبيّن السيد الوزير أن السعي متواصل لتعزيز المبادلات مع البلدان الافريقية والعربية وتنويع التصدير ودفعه للتصدي للعجز التجاري، مذكرا أن أكثر من 70% من المبادلات هي مع الاتحاد الأوروبي. وأشار أن الوزارة تقوم بحملات وزيارات إلى عديد البلدان صحبة رجال الأعمال للقيام بشراكات وترويج المنتوجات التونسية في عديد المجالات.

وأفاد أن تونس قدمت طلبا للانضمام رسميا إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، المعروفة بـ "كوميسا"، وتعدّ هذه المنظمة أكبر تجمع إقليمي اقتصادي في إفريقيا. هذا علاوة على دعم التوجه الاستراتيجي للحكومة بتطوير المعاملات مع السوق الإفريقية.

وفي إجابته حول تنمية المبادلات مع الجزائر، أكّد أن هناك عدد كبير من المستثمرين التونسيين في السوق الجزائرية وهي سوق مهمة وحليف استراتيجي لذلك فالمحادثات متواصلة لتجاوز الصعوبات الموجودة وتطوير أفق التبادل والتعاون بين البلدين. وأضاف أن المعاملات التجارية مع المغرب هامة كذلك وخاصة في مجال التمور حيث تحوز السوق المغربية على أكبر قدر من التصدير.

وجدّد السيد الوزير تأكيده أن الانضمام للاتفاقية المذكورة اختياري ومرتبط برغبة وتوجهات الدول المعنية في تنمية مبادلاتها التجارية وتحريرها بين الدول الأعضاء وربط الشراكة على المستوى العربي المتوسطي.

ثالثا: توصيات اللجنة

- ضرورة المتابعة الدورية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف قصد الاستفادة قدر الإمكان من المعاملات والمبادلات مع البلدان المتوسطية،

- تنمية المبادلات التجارية مع البلدان الأطراف مع التحفظ على التعامل التجاري أو الاقتصادي مع الكيان الصهيوني حتى وإن كان من خلال شركات أو مؤسسات وسيطة.

رابعا: قرار اللجنة

قرّرت اللجنة الموافقة بالإجماع على مشروع القانون الأساسي المعروض.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

الزهير الرجبي

منير الحمدي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون أساسي يتعلق

بالموافقة على بروتوكول إضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاقية أغادير) حول انضمام دول جديدة

فصل وحيد:

تمت الموافقة على بروتوكول إضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاقية أغادير) حول انضمام دول جديدة، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بتاريخ 6 أفريل 2016.